

التكامل المعرفي في عملية تحقيق التراث المخطوط - علوم الحديث نموذجا -

The cognitive integration in the process of achieving Manuscript heritage - The sciences of Hadith as an example-

أ.د/ الصالح عومار

Salah AOUMAR

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة

مخبر البحث في الدراسات القرآنية والسنة النبوية

s.oumaar@univ-emir.dz

تاريخ القبول: 2025/11/18

تاريخ الإرسال: 2025/06/22

الملخص:

تمثل المخطوطات الوعاء التاريخي والعلمي لثقافة الأمة العربية والإسلامية، بما تحويه من علوم وفنون فريدة من نوعها؛ ففيها التاريخ، والأدب، والسيرة، والتفسير، ودواوين السنة، والفقه والتشريع،... إنه كنز لا يُقدَّر بثمن. ورغم الجهود الكبيرة التي بُذلت وتبذل في سبيل العناية بها فنيا وعلميا، إلا أن المأمول أعظم، ولا سبيل لتحقيقه إلا بترسيخ ثقافته في المجتمعات، والهيئات، وبخاصة المعاهد والجامعات.

وقد أبانت الدراسة جهودَ السابقين في سبيل العناية بالمخطوط (الكتب)؛ تأصيلا وتطبيقا، وبخاصة أهل الحديث، الذين خلّفوا لنا مادة علمية قوية وشاملة في (أصول الرواية). كما عالجت الدراسة سبل الاستثمار المعرفي في تلك العلوم (التي تحظى بقبول واسع لدى عامة الطلبة والباحثين)، بُغية تحقيق التكامل المعرفي وإيجاد توأمة بين علمي الرواية وتحقيق المخطوط، قصدا لخدمة التراث وإحياء الوعي بقيمته العلمية، والتاريخية. كما قدمت الدراسة صياغةً لمقرّرات علمية، ومساقات دراسية وبحثية، تهدف إلى تدعيم البرامج الأكاديمية لطلبة الدراسات في العلوم الإنسانية، استشرافا لنشر الثقافة الحديثية في الوسط الأكاديمي، لأنه الحاضنة الرئيسة للمخطوطات.

وقد أبان البحث عن تلك العلاقة الوطيدة بين علوم المحدثين، وعلم تحقيق المخطوطات، والتوأمة الطبيعية بينهما. فهذا الأخير لا يستغني عن الأول في جميع مراحل وخطواته؛ بدءا من تاريخ الوثيقة ونسخها، وعلاقتها بمؤلفها، إلى رواياتها ووصولها إلينا، وانتهاء بتصحيحها وتحقيقها.

الكلمات المفتاحية: علوم الحديث؛ التكامل المعرفي؛ التراث؛ تحقيق؛ المخطوط.

Abstract:

Manuscripts represent the historical and scientific repository of Arab and Islamic culture. These manuscripts contain unique sciences and arts including history, literature, biographies, Quranic exegesis, collections of prophetic sunnah, jurisprudence, legislation and more. Despite great efforts made and being made to technically and academically preserve

manuscripts, there is still much progress to be achieved. The only way forward is to establish manuscript culture within societies, organizations and especially universities.

The study demonstrated previous scholars' efforts in caring for manuscripts, particularly Hadith scholars who left extensive scientific material on the Principles of Narration. It examined avenues for cognitive investment in these widely accepted sciences among students and researchers. The goal is to achieve cognitive integration between the sciences of narration and manuscript analysis. This serves heritage and revives awareness of manuscripts' scientific and historical value.

Additionally, the study presented formulations for academic courses and research projects aimed at enhancing humanities programs for students. This anticipates spreading awareness of Hadith in academia as the primary incubator of manuscripts.

The research revealed the close relationship between Hadith sciences and manuscript investigation, including the natural connection between them. Manuscript investigation requires Hadith sciences in all stages, from documenting a manuscript's history and copying, its relationship with the author, routes of narration and transmission, to finally correcting and verifying a manuscript.

Keywords: the science of hadith; Cognitive Integration; Heritage; Investigation; Manuscript.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، أما بعد:

تمثل المخطوطات الوعاء التاريخي والعلمي لثقافة الأمة العربية والإسلامية، بما تحويه من علوم وفنون فريدة من نوعها؛ ففيها التاريخ، والأدب، والسيرة، والتفسير، ودواوين السنة، والفقه والتشريع،... إنه كنز لا يُقدَّر بثمن.

ورغم الجهود الكبيرة التي تبذل في سبيل العناية بها فنيا وعلميا، إلا أن المأمول أعظم، ولا سبيل لتحقيقه إلا بترسيخ ثقافته في المجتمعات والهيئات، وبخاصة المعاهد والجامعات.

وقد كانت للسابقين جهود معتبرة في سبيل العناية بالمخطوط (الكتب)؛ تأصيلا وتطبيقا، وبخاصة أهل الحديث، فخلّفوا لنا مادة علمية رائقة في (أصول الرواية)، مما يستدعي الاستثمار المعرفي في تلك العلوم (التي تحظى بقبول واسع لدى عامة الطلبة والباحثين) قصد توجيه الطاقات للعناية بالمخطوط.

إشكالية البحث: فما السبيل إلى حسن استثمار جهود أهل الحديث لتحقيق التكامل المعرفي بين علمي الرواية وتحقيق المخطوط، قصدا لخدمة التراث وإحياء الوعي بقيمته العلمية، والتاريخية؟ أهمية البحث: فمن أهم السبل لتعزيز ثقافة الاهتمام بالمخطوط، هو نشر الثقافة الحديثية في الوسط الأكاديمي خاصة، لأنه الحاضنة المباشرة لعلم المخطوط، وهذه هي التوأمة المعرفية التي يرنو إليه البحث.

منهجية البحث: وستكون الدراسة وفق منهجية تاريخية تحليلية، تستدعي جهود المحدثين والمؤرخين في خدمة الكتب وقوانينهم في الرواية، للإفادة منها اليوم في العناية بتراثنا المخطوط؛ حفظا، ومداواة.

ليكون الهدف من البحث: بيان التكامل المعرفي بين مختلف العلوم الإسلامية، وحاجتنا إلى المنهج الحديثي خاصة لإبراز قيمة تراثنا، وكنوزه الثقافية المتنوعة.

الدراسات السابقة: لم أجد بعد طول بحث وتفتيش دراسة علمية أو أكاديمية تناولت موضوع التكامل المعرفي بين علوم الرواية وعلم تحقيق المخطوط، واستشراف ذلك في الدراسات الأكاديمية.

خطة البحث:

المبحث الأول: علوم الحديث - علوم الرواية - وعنايتها بالمخطوط والكتب

المبحث الثاني: التراث المخطوط وحاجته إلى المنهج الحديثي

المبحث الثالث: التكامل المعرفي في المساق الأكاديمي، رؤية استشرافية.

خاتمة: في أهم النتائج والتوصيات.

إن علم الحديث من علوم الإسلام المبتكرة التي وضعها علماءه، فخدموا به سنته، وصانوا به تراثه، وقد تفتقت عن ضوابطه وقواعده أذهانُ نقاد الحديث؛ فصانوا به هذا الدين، وحفظوا لنا مصادره ودواوينه تدويناً وكتابةً، فحقق الله بهم موعودَه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: 9)، ليبقى خالداً خاتماً، سالماً مما تعرضت له باقي الأديان من تحريف وتبديل¹.

وأما المخطوطات ففيها تراث الأمة، ولغتها، وتاريخها، وثقافتها، فالحفاظ عليها وخدمتها من فروض الكفايات التي يتعين على مثقفي الأمة وباحثيها تحمل أعبائها، قصد القيام به على وجه التمام والكمال. ولأن المخطوط قد حظي باهتمام كبير من أهل الحديث، فسأتكلم عن ذلك في المبحث الآتي:

المبحث الأول: علوم الحديث وعلوم الرواية وعنايتها بالمخطوط والكتب

لقد حظيت كتابة العلم، وطرائق الكتابة، وكيفية تناقل النسخ باهتمام كبير جداً من أهل الحديث، وأخذت مباحثه وقوانينه مساحة واسعة من علومهم، فكان من المناسب أن أتكلم في هذا المبحث عن علوم الحديث، وكيف غني أصحابها بكتابة العلم ونسخه، وطرائقهم في المحافظة على النسخ ونقلها، وذلك في مطلبين اثنين: علوم الحديث عند أصحابها، مباحث علوم الحديث في علم تحقيق المخطوط.

المطلب الأول: علوم الحديث عند أصحابها

علوم الحديث هي جملة المفاهيم (المصطلحات)، والأصول والقواعد التي تُعنى بالحديث النبوي رواية وقبولاً ورداً، وتنقسم عند أهلها إلى قسمين رئيسيين؛ علوم الحديث رواية، وعلوم الحديث دراية، فعلم الحديث رواية: هو "علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها وضبطها، وتحرير ألفاظها". وعلم الحديث دراية: هو "علم يُعرف به - يعني: ضمن قواعد وأصول - حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد"².

والذي يهمننا في هذا المقام هو القسم الثاني، أي علوم الرواية، والتي تُعرّف أيضاً بأنها "علمٌ يبحث في أصول الرواية وأحكامها، وطرق تقييدها، وآدابها"³.

ومن فوائده العلمية والفنية:

- التعرف على جانب كبير من تاريخ المحدثين وأساليبهم التعليمية، ومناهجهم التربوية، وأساليبهم في تلقي العلم ومذاكرته ونشره، والتعرف على جهودهم في حفظ السنة النبوية والعناية بدواوينها وكتبها.
- الاستعانة بهذا العلم في بيان سماع الراوي للروايات والكتب، وحفظه لها، وكيفية ذلك، ثم كيفية أدائه لها.
- الاستعانة به وبقواعده في تحقيق المخطوطات العربية، والإسلامية.

المؤلفات في علوم الرواية وأصولها:

أول من صنف في ذلك كتاباً مستقلاً، هو الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن في كتابه "المُحدَّث الفاصل بين الراوي والواعي"، تلاه جمعٌ من الأئمة، أشهرهم:

- إمام الصنعة الخطيب البغدادي في مصنّفاته القيمة، مثل: "الكفاية في علوم الرواية"، و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، و"تقييد العلم"، و"شرف أصحاب الحديث"، و"الرحلة في طلب الحديث".
- القاضي عياض اليعصب في كتابه النافع "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع".
- ثم بعدهم الحافظ أبو عمرو عثمان بن الصلاح في كتابه "معرفة علوم الحديث"، الذي جمع فيه ما تفرّق في كتب الفن قبله، وأصبح عمدة لكل من جاء بعده، مثل: الحافظ زين الدين العراقي (806هـ)، والحافظ السخاوي، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن رجب الحنبلي (795هـ)، فالحافظ ابن حجر،...
- ولعل من أهم الكتب التي غُنيت بمباحث أصول الرواية، وقوانين الكتابة، وطرق تلقي الكتب، وحفظها - والذي يخدم اليوم خدمة مباشرة علم تحقيق المخطوطات - كتابي الرامهرمزي، والقاضي عياض.

أما الأول: فكتاب "المُحدَّث الفاصل بين الراوي والواعي": لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلّاد الرامهرمزي⁴، الحافظ الإمام القاضي الأديب، أحد الأثبات الذين جمعوا بين الحديث والأدب والقضاء، كان حسن التأليف، وحاز فضل السبق في التصنيف المستقل في علوم الحديث، وفاته سنة (360هـ)⁵. أما مادة الكتاب فجُلّها في أبواب الرواية؛ نحو كتابة الحديث، طرق تحمل الحديث، صيغ التحديث، الرواية بالمعنى، آداب المحدث، صفات الرواية، الكتابة وبعض شروطها وآدابها،...

وأما الثاني فهو كتاب: "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع": للإمام الحافظ، القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليعصب الأندلسي المالكي. تولى قضاء سبتة، ثم غرناطة، وكان عالماً بالفقه والحديث، والنحو واللغة، والأنساب، وكان إمام الحديث في وقته، جيّد التصنيف، وفاته سنة (544هـ)⁶. وأما مادة الكتاب الأساسية فهي حول طرق تحمل الحديث (أصول الرواية)، وصيغ الأداء، وكيفية تقييد الحديث بالكتابة، والمقابلة والشكل والضبط، ثم التخريج والتصحيح والتضبيب، وإصلاح الخطأ واللعن، وضبط اختلاف الروايات، والمحافظة على النسخ والكتب⁷.

المطلب الثاني: مباحث علوم الحديث في علم تحقيق المخطوط

لقد عُني أهل الحديث بحفظ العلم والمحافظة عليه عناية فائقة [تحملاً، وصيانة، وأداءً]، كما عُنيوا بالكتابة وقوانينها، قصد إتقان تدوين العلم، والمحافظة على كُتبه ونُسخه، ثم نقلها لمن بعدهم، ضمن مجموعة من القواعد والقوانين، أهمّها⁸:

أولاً/ طرق تحمل العلم:

فهي الطرق التي عُني من خلالها أهل الحديث بكتابة العلم في النسخ والصحائف، وكيفيات تحمّلها عن أصحابها، ثم أدائها لمن بعدهم، وأهمها (المناولة⁹، والمكتابة¹⁰، والإجازة¹¹)، ولعل ألصقها بموضوع تحقيق المخطوطات هي (الوجادة¹²)، إذ المخطوط اليوم في حكم الوجادة قديماً.

فَتَحْمَلُ كُتُبُ الْعِلْمِ وَأَدَاؤُهَا - أي: روايتها - عند المحدثين، من أفضل الوسائل للمحافظة على سلامة النسخ وإتقانها، إضافة إلى المعارضة الشفهية بين الشيخ وتلميذه، أو القراءة عليه، مع الاعتناء التام بطرق تحمل تلك المرويات شفهية كانت أم كتابية¹³.

هذا، وقد بلغت عناية المحدثين بالأصول والمحافظة على سلامتها درجة عالية من الدقة والرعاية، حتى إنهم ردوا رواية من لم يحافظ على أصوله ويتقنها¹⁴.

ثانياً/ كتابة العلم، وضبط الكتاب وشكله:

وهو من أهم المباحث التي تناول فيها أهل الحديث العناية بالمكتوب والنسخ؛ ضبطاً وعناية، وحفظاً وتنقلاً. ومن المعلوم أن تحمل الحديث النبوي وروايته، كان في الصدر الأول يعتمد أساساً على الحفظ والمشاهدة. ثم اتفقت كلمة أهل العلم على استحباب الكتابة، وانعقد إجماعهم على ذلك، كما نقله القاضي عياض، والحافظ ابن الصلاح وغيرهما¹⁵؛ يقول الشافعي: "إن هذا العلم يند كما تند الإبل، ولكن الكتب حُماة، والأقلام عليه رُعاة"¹⁶، ويقول القاضي عياض: "والحال اليوم داعية للكتابة؛ لانتشار الطرق، وطول الأسانيد، وقلة الحفظ، وكلال الأفهام"¹⁷، وهذا دالٌّ عندهم على شدة الحاجة لكتابة العلم وتدوينه، قصد حفظه وتنقله.

أحكام الكتابة:

لما كان المقصود من كتابة الحديث النبوي وتدوينه هو حفظه وصيانته فقد وضع علماء الحديث جملةً من القواعد والضوابط للكتابة، حتى يتحقق بها الغرض والمقصود، أهمّها:

1- **العناية بالضبط:** قال الحافظ ابن الصلاح: "ثم إن على كُتّبة الحديث وطلّبتَه صَرْفُ الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رَوَوْهُ شكلاً ونقْطاً يُؤْمَنُ معهما الالتباس... فإن الإنسان مُعرَّضٌ للنسيان، وإعجام المكتوب يَمْنَعُ من استعجابه، وشكّله يَمْنَعُ من إشكاله. ثم لا ينبغي أن يُنْعَى بتقيد الواضح الذي لا يكاد يلتبس، وقد أحسن من قال: "إنما يُشكّل ما يُشكّل"¹⁸. وضبط النص بالحركات مهم غاية في عملية التحقيق¹⁹، لأنه يُظهر المعنى الحقيقي للنص، ويُقَوِّم لسان القارئ ويُعوّده على القراءة السليمة، سواء في اللغة أم في الأعلام، كما يرفع الاشتباه عن الأسماء والكنى، والألقاب والأنساب.

2- **أهم ما يُعنى بضبطه مما قد يلتبس:** نحو النصوص الشرعية، وأوجه القراءات، والقواميس والمعاجم، والأسماء لأنها لا تُدرك بالمعنى، ولا تخضع للقياس. "وسبيل الناس في ضبطها مختلف؛ فمنهم من يَقلِبُ النقط فيجعل النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يُشاكلها من المهملات، فينقط تحت الراء، والصاد، والطاء، والعين، ونحوها من المهملات... ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كعلامة الظفر مضطجعةً على قفاها. ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة، وكذا تحت الدال، والطاء، والصاد، والسين، والعين، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك، فهذه وجوه من علامات الإهمال شائعة معروفة"²⁰، ومنهم من يكتب ذلك كتابةً، فيقول: "بالسين المهملة"، أو "بالحاء المعجمة"، أو "بالموحدة التحتانية"، أو "بالمثناة الفوقية"، وهكذا...

والذي ينبغي هو استعمال رموز شائعة معروفة، ولا يصطلح لنفسه مصطلحات خاصة به لا يفهمها غيره، فإن فعل فليبين ذلك في مقدمة كتابه، أو تحقيقه.

3- **ينبغي أن يكون الخط واضحاً بيّناً، ويكره الخط الدقيق، ويُختار التحقيق دون المشق والتعليق، فالمشق سرعة الكتابة، والتعليق خلط الحروف وعدم تفرقتها.**

4- **ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرةً تفصل بينهما وتُميّزهما، وممن كان يفعل ذلك أحمد بن حنبل، وإبراهيم بن إسحاق الحربي... أما اليوم فعلى الباحث استعمال علامات الترقيم؛ كالنقاط، والفواصل، والأقواس ونحوها، حتى تُفهم الكتابة ولا تتداخل.**

5- **واجبُ المُقابلة بعد الكتابة:** ويقال أيضا: المُعَارضة، وعارضت بالكتاب الكتاب، أي جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر²¹. والمقابلة من أهم أصول الكتابة التي اتفقت عليها كلمة المحدثين، وذلك لأهميتها وقيمتها العلمية في ضبط الكتاب؛ فعن "هشام بن عروة قال: قال لي أبي: أكتب؟ قلت: نعم، قال: عارضت، قلت: لا، قال: فلم تكتب"²².

فالمقابلة متعينة ولا بد، وأفضلها أن تكون من الطالب مع الشيخ من نسخته، وتصح من نسخة مقابلة أيضا، والغرض هو أن يكون كتاب الطالب مطابقا لأصل سماعه وكتاب شيخه. وقد جرح قوم وضعف حديثهم لأنهم تساهلوا في رواية الحديث من كتب سمعوها، لكنهم لم يُعَنُوا بحفظها وصيانتها، فعندما احتاجوا إليها رَوَوْها من نسخ مُشتراة أو مستعارة غير مقابلة، أو جيء لهم بكتب وأجزاء فرووها أيضا (على التلقين)²³.

6- **الحذر من التصحيف:** والمقصود مما سبق هو الحذر من وقوع التصحيف والتحريف²⁴ في الكتب والنسخ، وقد حظي هذا المبحث بعناية فائقة جدا من أهل الحديث، فوضعوا فيه العديد من المصنفات القيمة التي عالجت القضية معالجة علمية وفنية قلَّ مثيلها؛ قال سليمان بن موسى: "لا تأخذوا الحديث عن الصُحُفِين، ولا تقرأوا القرآن على المُصْحَفِين"²⁵، وقد ذكر الخطيب جملة من أخبار المُصْحَفِين، سواء في متون الحديث أم في القرآن²⁶. بل إن جلَّ من أَلَف في علوم الحديث تكلم عن هذا النوع من أنواع علوم الحديث تعقيدا وتمثيلا، ومن المؤلفات المتخصصة:

- "تصحيف المحدثين" للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (385هـ)،
- "إصلاح خطأ المحدثين" لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (388هـ)،
- "مشارك الأنوار على صحيح الآثار" للقاضي عياض اليعصبى (544هـ)، وغيرها كثير.
- كما عُنوا بعلم "المؤتلف والمختلف"²⁷ إذ له صلة وثيقة بمبحث التصحيف والتحريف²⁸. نحو كتاب "الإكمال" للأمير ابن ماكولا (475هـ)، و"تقييد المهمل وتمييز المشكل" لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الأندلسي (489هـ)²⁹.

7- **تخريج السقط:** إذا سقطت كلمة أو أكثر من الكتابة، فإنها تُخَرَّج في الحاشية، ويُصطلح عليها بـ: (تخريج السقط)، ويسمى: اللُّحْق، وكيفيته: أن يَحُطَّ من موضع سقوطه من السطر خطأ صاعدا إلى فوق، ثم يَعطفه بين السطرين عطفةً يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللُّحْق، والأحسن أن تكون إلى اليمين إلا إن كانت في آخر السطر، ثم يكتب اللُّحْق صاعدا على أعلى الورقة حتى يبقى المكان لما بعده إن وجد. أما اليوم فإن استعمال الأرقام، وتخريج السقط في الحاشية هو الأفضل والأتقن، وهو المتداول بين أهل العلم وأهل التحقيق.

8- **التصحیح والتضبيب:** قال ابن الصلاح: "من شأن الحذاق المتقنين العناية بالتصحیح، والتضبيب والتمريض.

أما التصحيح: فهو كتابة (صح) على الكلام، أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى، غير أنه عُرِضة للشك أو الخلاف، فيكتب عليه (صح) ليعرف أنه لم يغفل عنه وأنه قد ضبط، وصحَّ على ذلك الوجه³⁰.

وأما التضبيب، ويُسمى أيضا التمرريض: فيجعل على ما صحَّ وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسدٌ لفظا أو معنى، أو ضعيف أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذًا عند أهلها يابأه أكثرهم، أو مُصَحَّفًا، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر، وما أشبه ذلك.

فيُمدُّ على ما هذا سبيله خطُّ أوله مثل الصَّاد ولا يُلْزَق بالكلمة المَعْلَم عليها كيلاً يُظَنُّ ضرباً، وكأنه صاد التصحيح بِمدَّتْها دون حائِها (ص) كُتِبَتْ كذلك ليفرَّق بين ما صحَّ مطلقاً من جهة الرواية وغيرها، وبين ما صحَّ من جهة الرواية دون غيرها فلم يكمل عليه التصحيح...³¹، قال: "وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله: فالصواب تركه، وتقدير ما وقع في الأصل على ما هو عليه، مع التضييب عليه وبيان الصواب خارجاً في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة"³². أما الجَسْرُ على التغيير والإصلاح في الكتب فهذا سبيل الخطأ والزلل.

9- الضَّرْبُ والحَكُّ: قال ابن الصلاح: "إذا وقع في الكتاب ما ليس منه فإنه يُنفى عنه بالضرب، أو الحَكُّ، أو المحو، أو غير ذلك. والضرب خيرٌ من الحَكِّ والمحو، روينَا عن القاضي الرامهرمزي قال: قال أصحابنا: الحَكُّ تُهمة.

ثم إنهم اختلفوا في كيفية الضرب؛ فروينا عن أبي محمد بن خلَّاد قال: أجود الضرب أن لا يُطمس المضروب عليه، بل يُخطَّ من فوقه خطٌّ جيِّدٌ يبيِّن يدل على إبطاله، ويُقرأ من تحته ما خُطَّ عليه. وعن القاضي عياض: أن أكثرهم على مدِّ الخط على المضروب عليه مختلطاً بالكلمات المضروب عليها، ويسمى ذلك (الشَّقِّ) أيضاً.

ومنهم من لا يخلطه ويثبتته فوقه، لكنه يعطِف طَرَفِي الخط على أوَّل المضروب عليه وآخره... وربما كتب بعضهم عليه (لا) في أوله و(إلى) في آخره. ومثل هذا يحسن فيما صحَّ في رواية وسقط في رواية أخرى، والله أعلم"³³.

ثالثاً/ اختلاف الروايات:

ونحوه اليوم اختلاف النسخ، أو تعدد نسخ المخطوط، قال ابن الصلاح: "ليكن فيما تختلف فيه الروايات قائماً بضبط ما تختلف فيه في كتابه، جيِّد التمييز بينها، كيلاً تختلط وتشتبه فيفسد عليه أمرها. وسبيله: أن يجعل أولاً متنَّ كتابه على رواية خاصَّة، ثم ما كانت من زيادةٍ لرواية أخرى ألحقها، أو من نقصٍ أعلم عليه، أو من خلافٍ كتبه إما في الحاشية وإما في غيرها، مُعَيِّناً في كل ذلك مَنْ رواه، ذاكرًا اسمه بتمامه. فإن رمز إليه بحرف أو أكثر فعليه ما قدَّمنا ذكره من أنه يبين المراد بذلك في أوَّل كتابه أو آخره"³⁴.

وهذا تلخيصٌ غاية في الوضوح والدقة للطريقة المثلى في التعامل مع المخطوط إذا تعددت نسخُه. كما أن المقابلة³⁵ بين النسخ من أفضل الوسائل للوصول إلى ما كتبه المصنف، ومعرفة أصوب الروايات وأتقنها. ثم إن العناية بالنسخ عند تعددها واختلافها، يقود المحقق إلى فوائد عدَّة، منها³⁶:

التأكد من اختلاف روايات الكتاب أم لا، وهل لمؤلفه إبرازةٌ واحدة للكتاب أم أكثر³⁷.

تمييز النسخ القديمة (الأصول) من النسخ الجديدة (الفروع).

السَّقَط: فالمقابلة بين النسخ تجعل المحقق يقف عادة على وقوع السَّقَط.

التصحيف والتحريف: وهو قريبٌ من السَّقَط وشبيه به، إذ يقع عادة بعضُ النُّسَخ في شيء من التصحيف أو التحريف، وإنما تسَلَّم من ذلك النُّسخُ الجيِّدة.

التقديم والتأخير: وهذا يلاحظه عادة المحقق في الأسماء والأعلام، وربما في الفروق بين النسخ فيقَدِّمُ بابٌ على باب، أو حديثٌ على حديث، أو ترجمة على ترجمة، ونحوه.

الإعادة والتكرار: فعند تعدد النسخ واختلافها يقع عادة بعضُ التكرار في الكلمات أو الأعلام أو الأبواب...

الخطأ الإعرابي والإملائي: وهذا يقع غالباً من النسخ أو بسبب عوادي الزمان، لكن على المحقق التأكد أولاً من وجود الخطأ، فقد يكون للكلمة وجهٌ آخر، أو يختلف رسمها من بلد لآخر.³⁸

رابعاً/ الطَّباقُ والسَّماعات:³⁹

وهي كتابة أهل العلم أسماءهم وأسماء من يحضر مجالس قراءة الكتاب في آخر الكتاب، أو في أوله.⁴⁰ قال ابن الصلاح: "وذكر الخطيب الحافظ: أنه ينبغي للطالب أن يكتب بعد البسملة اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه، ثم يسوق ما سمعه منه على لفظه. قال: وإذا كتب الكتاب المسموع، فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع معه، وتاريخ وقت السماع، وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب... ثم إن على كاتب التسميع التحري والاحتياط، وبيان السامع والمسموع منه بلفظ غير محتمل، ومجانبة التساهل فيمن يثبت اسمه، والحذر من إسقاط اسم أحدٍ منهم لغرض فاسد"⁴¹.

وإن اهتمام المحدثين بهذا الشأن، وتدوين سماعاتهم وقراءاتهم على المصنفات ونسخ الكتب التي رَوَوْها⁴²، لم تترك الفرصة لمُنتحل أن يُدسَّ في هذه المصنفات ما ليس منها، أو أن يدعي في الكتاب ما ليس فيه. إضافة إلى أن رواية هذه المصنفات وسماعها من أفواه الشيوخ قد أدت إلى ضبطها من التحريف والتصحيح، أو أن تتداخل الروايات بعضها في بعض، كما أنها تساعد في إثبات نسبة الكتب إلى أصحابها، فالأسانيد أنساب الكتب...⁴³ فلا يكفي نسخُ الكتاب أو شراؤه من عند النساخ وتملكه أن يكون لصاحبه حقُّ الرواية، بل لا بد من السماع، أو الحصول على إجازة كي يُسجَّلَ سماعه عليها⁴⁴.

فهذه جملة من القواعد والقوانين تخص كتابة العلم والعناية بالكتب. والملاحظ أن كتب علوم الحديث أطالت فيها النفس خلافاً لبقية المباحث، والسبب في هذا هو ما تميزت به مرحلة ما بعد الرواية والتدوين - حيث استقر تدوين السنة النبوية، وباقي الفنون؛ كال تفسير، واللغة، والتاريخ، والتراجم،... - من اهتمام كبير بالكتب الحديثية، وحفظها، ونقلها إلى من بعدهم؛ سالمَةً من أي خطأ أو تحريف.

وهذه القواعد والقوانين في أغلبها هي مما يحتاجه المشتغلون اليوم بتحقيق المخطوطات والتراث العربي والإسلامي، مما يجعل إدراكها وفهمها كفيلاً إن شاء الله تعالى بحسن خدمة تراثنا تحقيقاً وإخراجاً.

المبحث الثاني: التراث المخطوط وحاجته إلى المنهج الحديثي

امتازت الأمة العربية والإسلامية بغير تراثها الثقافي المعرفي الذي ورثته عن أسلافها الصالحين، هذا التراث الذي كان نتاج حضارة عربية عريقة، وإسلامية مجيدة. ولقد تفنن رواد هذه الثقافة وأعلامها في خدمته، فخلّفوا لنا رصيда معرفيا مبهرًا في كمّه وقيمتّه. إلا أن عوادي الزمان وما تعرضت له الأمة من نكبات، عرّضت الشيء الكثير منه للضياع، أو التلف والفساد، أو للإهمال... ورغم هذا فإننا أمة مرحومة، وقد بذل أسلافنا - وبخاصة طائف المحدثين - جهوداً جبارة في سبيل صيانة هذا التراث المعرفي ونقله للأجيال، فابتكروا قوانيناً للرواية وعلومًا للنسخ والكتابة، شهد لهم المخالف قبل الموافق بكفاءتها في حفظ العلم وكُتبه⁴⁵.

وعليه سيكون الكلام في هذا المبحث تحت نقاط ثلاثة:

التراث المخطوط، وجواز أخذ العلم منه،

آليات خدمته (الحفظ، والتحقيق)،

اضطلاع المنهج الحديثي بهذه المهمة.

المطلب الأول: التراث المخطوط، وجواز أخذ العلم منه

المخطوط مصطلح محدث أفرزه عالم الطباعة، لهذا لا نجد لهذه الكلمة ذكراً في كلام المتقدمين، وإنما حدثت هذه اللفظة بعد دخول الطباعة، فأصبحت الكتب قسمين: مخطوطات، ومطبوعات. فما كان منها مكتوباً بخط اليد سُمي مخطوطاً، وما طُبِعَ منها سُمي مطبوعاً. فالتراث المخطوط هو "ما وصل إلينا من مؤلفات ومصنفات مكتوبة بخط مؤلفيها، أو بخط أحد النُسخاء قبل عصر الطباعة في العصر الحديث"⁴⁶، أو هو النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف بخط يده، أو سمح بكتابتها أو أقرّها، أو ما نسخه الورّاقون بعد ذلك في نسخ أخرى منقولة عن الأصل، أو عن نسخ أخرى غير الأصل⁴⁷.

وقد أضحي موضوع المخطوطات ودراساتها وتحقيقها من العلوم محل الاهتمام على جميع المستويات الأكاديمية وغيرها، ولها مراكزها وأقسامها العلمية في المعاهد والجامعات. ويُعتبر المخطوط العربي الإسلامي أضخم تراث في العالم، وهو لا يزال يحتاج إلى مزيد اهتمام وعناية تليق بضخامته وقيّمته العلمية.

في جواز أخذ العلم من المخطوطات؟ الكلام عن المخطوطات وعن جواز أخذ العلم منها، ونسبة ذلك إلى مؤلفيها؛ فرغ عن مبحث "الوجادة" عند أهل الحديث خاصة. والوجادة هي القسم الثامن من أقسام طرق تحمل الحديث النبوي وأدائه، وقد سمّاها القاضي عياض (الخط).

تعريفها: الوجادة: أن يقف الطالب أو الباحث على كتاب شخص فيه أحاديث [علم] يرويها بخطّه، ولم يلقّه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطّه، ولا له منه إجازة، ولا نحوها، فله أن يقول: (وجدت بخط فلان، أو: قرأت بخط فلان، أو: في كتاب فلان بخطّه: أخبرنا فلان بن فلان)، ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن. أو يقول: (وجدت، أو: قرأت بخط فلان عن فلان) ويذكر الذي حدّثه ومن فوقه⁴⁸.

حكم الرواية بها: فالرواية المتصلة قد انقطعت منذ أزمان، لكن بقي تنقل العلم من الكتب، وهو سبيل صحيح لا خلاف فيه بين أهل العلم جميعاً. إلا أن حكمها عند عامة أهل الحديث؛ أنها من باب المرسل، قال ابن الصلاح: "هذا الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع والمرسل، غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله: (وجدت بخط فلان)"⁴⁹، وقبّله قال القاضي عياض: "فهذا لا أعلم من يُقتدى به أجاز النقل فيه بـ (حدثنا وأخبرنا)، ولا من يعده معدّ المسند، والذي استمر عليه عملُ الأُشْيَاخ قديماً وحديثاً في هذا، قولهم؛ (وجدت بخط فلان، وقرأت في كتاب فلان بخطّه)"⁵⁰.

لكنّها تُقَوَّى بالمتابعات والشواهد، لأن هذه الأخيرة تُزيل ما يخشى من التصحيف أو الخطأ والتحريف.

شرطها: شرط رواية العلم وأخذه وجادة هو التأكد من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، مع سلامة النص من التحريف أو السقط ونحوه، يقول ابن الصلاح: "وإذا أراد أن ينقل من كتاب منسوب إلى مصنف، فلا يَقُلْ: (قال فلان كذا وكذا) إلا إذا وثّق بصحة النسخة؛ بأن قابلهما هو أو ثقة غيره بأصول متعددة، وهذا كله إذا وثق بأنه خطّ المذكور، أو كتابه، فإن لم يكن كذلك فليقل: (بلغني عن فلان، أو: وجدت عن فلان)، أو نحو ذلك من العبارات"⁵¹.

ولهذا فتعدد النسخ هو أحد أهمّ شروط التحقيق العلمي للمخطوطات، لأنها بمثابة المتابعات والشواهد المؤكدة لما في النسخة الأصلية. فكلما تعددت النسخ وتنوعت، كلما كانت الوثيقة أكثر بالنقل عن

المؤلف ونسبة العلم إليه. ولهذا يتحفظ جلّ الباحثين والمختصين من النسخة الوحيدة للمخطوط، وبخاصة إن لم تكن جيدة.

ومن تمام الكلام عن المخطوطات، الحديث عن صيانة الكتب ونقلها، ثم الحديث عن الكتابة وشروطها، وبعض أحكامها وقوانينها، وهو الآتي:

المطلب الثاني: آليات خدمة التراث (الحفظ، والتحقيق)

المخطوطات من المقتنيات الثمينة بسبب اكتسابها الصفة التاريخية لتقدم عمرها، إضافة لما تحملها من علوم ومعارف، وثقافة حضارية تمثل هوية الأمة، وتراثها القومي. ومن المعلوم عند المشتغلين بالتراث المعرفي للأمة الإسلامية، أن وسائل الكتابة قبل العصر الحاضر قد أتت عليها عوادي الزمان، مع الإهمال وقلة الاهتمام، إضافة لحملات الإتلاف والسرقة التي تعرضت لها الكثير من خزائن الكتب، وبخاصة زمن الحملات الاستعمارية.

مما يستدعي تضافر جهود جميع العاملين العلميين من باحثين، ومراكز بحث، ومعاهد، وجامعات، وهيئات حكومية، قصد صيانة تراث الأمة وخدمته، وإنما يتم ذلك وفق آليتين اثنتين: الحفظ، والتحقيق.

أما الحفظ: فالمقصود به حفظ المحتوى المعرفي للمخطوطات والوثائق، باستعمال كل الأنشطة الكيميائية والفيزيائية التي تقلل التلف والتدهور، والتي تمنع فقدان المحتوى المعرفي للمخطوط، ليكون الهدف الأساس إطالة وجود الوثيقة في شكلها الأصلي، وإكسابها عُمرًا جديدًا⁵². وإنما يتأتى ذلك بالجمع والترميم، والتصوير والفهرسة، ثم الرقمنة⁵³. ومن ثم إتاحتها للباحثين والمختصين، لأن المطبوع لا يُغني عنها مهما كانت جودته. ولأن المخطوط يبقى شاهد عدل وصدق على سلامة المطبوع وصحته، وعدم تحريفه أو الزيادة فيه، أو النقص منه. وكلما زاد عدد المخطوطات للكتاب زادت الشهادة على إتيان المطبوع وصحته، كحصول الشهادة على الشهادة.

وأما التحقيق: "فيحتل ضبط النص والتعليق عليه أهمية عظيمة في علم تحقيق المخطوطات العربية، ويثير كثيرا من الاختلاف والجدل بين المعنيين بهذا الفن الجليل؛ فمنذ أن بدأ العرب يُعنون بتحقيق المخطوطات ونشرها، ظهر رأيان متضاربان حول الطريقة التي ينبغي اتباعها عند نشر التراث العربي:

الأول: يرى الاقتصار على إخراج النص مصححا مجردا من كل تعليق.

والثاني: يرى أن الواجب يقتضي توضيح النص بالهوامش والتعليقات، وإثبات الاختلافات بين النسخ والتعريف بالأعلام، وشرح ما يحتاج إلى شرح وتوضيح"⁵⁴.

ولا فرق كبير بين الاتجاهين في اعتقادي، إذا ما روعيت الغاية والمقصد من التحقيق، إذ إن "الغاية من تحقيق ونشر النصوص التاريخية القديمة هي إخراج نصٍّ أقرب ما يكون إلى الأصل الذي كتبه مؤلفه"⁵⁵.

كما أن تخريج الأحاديث، وترجمة الأعلام، والتعريف بالبلدان، وشرح الغريب، وكذا الأبيات الشعرية... مما يُعين على فهم النص المحقق. أما الإشارة إلى الفروق بين النسخ والروايات فهي من صميم عملية التحقيق.

ولا سبيل لتحقيق هذا المقصد العلمي والفني والتاريخي إلا بمراعاة قوانين الرواية عند أهل الحديث؛ بدءا بالبحث عن نسخة الإملاء التي راجعها المصنف بنفسه، إلى النسخ التي نُقلت عن الأصل وقوبلت عليه، ثم تجميع نسخ النص التاريخي الواحد، وبعدها مراعاة قوانين النسخ والكتابة.

وكل ذلك معلوم ومدون في كتب أصول الرواية عند المحدثين، فقد عُنيت علومهم بالاتجاهين كليهما، وأوضح المحدثون جميع القواعد والضوابط الواجب اتباعها؛ سواء في ضبط النص وتصحيحه، أم فيما يُلحق به من هوامش وتعليقات (تخريج السقط)، وبيان اختلاف النسخ، ونحوها.

تنبيه مهم: "إن تحقيق النصوص أمانة دينية وأخلاقية، وإن من واجب المحقق أن يعلم أن هذه النصوص إنما هي وثائق تاريخية لا يحق له أن يتلاعب بها، وأن يجعل من نفسه مصححاً أو مُقَوِّماً لها... وأن الأمانة العلمية تقتضي منه الحرص التام على نقل هذه الوثائق كما هي، فإن هذه النصوص وثنائ يُحكم بها على كاتبها سلباً وإيجاباً، كما أنها تمثل واقعا وحدثاً حدث ومضى، لذا فإن تبديل أي نص أو تغييره يُعد تلاعباً خطيراً في هذه الوثائق، وبالتالي فُقدنا للأمانة العلمية الواجب توافرها في المحقق الأمين، وعُدواناً على حق المصنف الذي كتب هذا الكتاب"⁵⁶.

المطلب الثالث: اضطلاع المنهج الحديثي بهذه المهمة

اضطلاع المنهج الحديثي بهذه المهمة لما يقوم عليه من قواعد علمية وفنية تؤهله لهذه المهمة الكبيرة والأساس؛ فقد عُنِيَ المحدثون بمسألة حفظ العلم ونُسَخه بما أصْلوه وبينوه من قوانين الرواية وتحمل العلم، وشَدّدوا في ذلك، فلا يقبلون من أحد رواية علم إلا مسنداً. ثم كانت الكتابة والتدوين فابتكروا قواعد الكتابة وفنونها، صيانة للمكتوب وحفظاً للكتاب، كما شَدّدوا في إجازة الكتب ومناولتها، ومنعوا إعارتها أو عدم معارضتها. فجُلُّ قوانين تحمل الحديث وروايته هدفها الأساس حفظ العلم وصيانته، ثم تبليغه كما هو دون زيادة أو نقصان.

كما عُنُوا بمسألة التحقيق أيضاً عناية فائقة؛ حيث بينوا قواعد النسخ والخط، والمقابلة والتخريج، فالعناية بتعدد النسخ والروايات، كما حَذَّرُوا من التصحيف. و"إن الحديث عن (توثيق النصوص وتحقيقها عند المحدثين) حديث طويل، ذلك أنه يمثل جهوداً عظيمة بذلها أهل الحديث خلال فترة زمنية طويلة، تربو على عشرة قرون، سعى فيها المحدثون سعياً مشكوراً من أجل العناية بحديث رسول الله ﷺ، والتوثيق من صحة النصوص وسلامتها من التزوير أو الانتحال، ووضعوا لذلك قواعد نظرية وعملية تتميز بالدقة والموضوعية التامة.

وإن القواعد التي وضعها العلماء المسلمون لـ (توثيق النصوص وضبطها) تمثل ظاهرة حضارية فريدة، وقد تميز بها المسلمون من دون الأمم الأخرى"⁵⁷.

حفظ النص: فبعد استقرار تدوين العلم في المصنفات المختلفة، أصبحت عناية المحدثين مُنصبية على هذه الكتب في كيفية تحملها والمحافظة عليها ونقلها، واكْتَفَى في الرواة بالسُّر والسيانة، والحرص في الأخذ والرواية بأي نوع من أنواع الرواية المشهورة. وأضحى الاعتماد على ما في هذه المصنفات من علم، بعد الاستيثاق من صحة الأصل المسموع. والذي يكون أساساً بتحمل النسخ والكتب وفق طرق تحمل العلم عندهم كالمناولة، أو الإجازة، أو الوجادة، ثم صيانتها ونقلها، والدقة في ذلك، بعيداً عن العبث والتزوير، أو التصحيف والتحريف.

حيث لجأ المحدثون إلى توثيقها بطبقات القراءات والسماعات، وتحديد البلاغات⁵⁸، لأنها تمثل شهادات على شهادات بنقل هذه المادة سليمة كما وضعها مؤلفها. فمن أراد من المحققين معرفة كيفية نقل النص أو الكتاب، واتصاله بمؤلفه، فما عليه إلا دراسة الطباق وتواريخها، وما حَوَتْه من معلومات. وهذه السماعات تخدم أمرين⁵⁹:

توثيق النص المنقول، والشهادة على سلامته. وبخاصة إذا شارك في تلك السماعات حُفَظ وأئمة مُبَرِّزون.

وثانيها: إثبات حق الأطراف التي شاركت فيه بأنها سمعت هذا الأصل، ولها الحق في روايته وإجازته. ومن فوائدها أيضا: أنها دليل واضح على عناية الأمة بمصادرها، ودقتها في النقل. كما أنها تحوي العديد من المعلومات الفنية، والعلمية، والتاريخية،... عن الحياة العلمية في ذلك الزمان والمكان، وما امتازت به من أساليب تربوية وتعليمية متنوعة.

وهكذا تحول اهتمام المحدثين وعنايتهم من الأسانيد والرجال، إلى هذه الكتب وسماعاتها وطرق نقلها. فنشأت عندهم علوم وشروط جامعة ودقيقة لصيانة هذه الكتب، والاطمئنان إلى عدم العبث بها أو دخول الداخل عليها. فكما ضبّطت لنا كتب الرجال والرواة أحوال رجال الأسانيد بالتفصيل، كذلك ضبّطت لنا السماعات والطباق الأصول والنسخ وكل ما يتعلق بها.

تحقيق النص: يحتل ضبط النص والتعليق عليه أهمية عظمى في علم تحقيق المخطوطات، إذ إن عمل المحقق يتعين أن يتجه إلى أن يُخرج نصا صحيحا ويعلق عليه بما يُفيد توضيحه⁶⁰. ولتحقيق النص ينبغي أن تتوافر للمحقق عدة نسخ، وأن يختار منها أصلا يعتمد عليه، ويُراعى في ذلك قَدَمَ النسخة المخطوطة⁶¹، و"الوثيقة الصلة بمؤلفها، أو المؤيِّدة بشواهد مادية دامغة تبرز قيمتها؛ كالنسخ، أو التصحيح، أو المقابلة، أو القراءة، أو السماع، أو الإجازة، أو التملك. ثم اختيار وصيقاتها التي تليها ضبطا وتوثيقا وتصحيحا، للاعتماد عليها في مقابلة المتن المحقق وتقويمه"⁶².

وقد لا يقف المحقق إلا على نسخة وحيدة، فشرطها أن تكون قد عورضت وصُحِّحت، وقرأها عدد من العلماء وكتب عليها السماعات، وقُرئت على مصنفها، إضافة إلى كون ناسخها من أهل الضبط والتقييد... حينها تكفي في التحقيق.

كل ما سبق إنما يكفله للمحقق إلمامه بعلوم الحديث وإتقانه لها، "وحرّي لمن يتصدر لتحقيق كتب التراث أن يطلع على (منهج التحقيق وتوثيق النصوص عند المحدثين) بغض النظر عن ثقافته أو تخصصه، حفاظا منه على دقة الأداء وسلامة المنهج الذي يجب أن يسير عليه في تحقيق وتوثيق النصوص"⁶³.

ولأن أهل الحديث خاصة كانوا أكثر عناية بالنسخ وقيمتها الفنية والعلمية - حتى باعتراف المستشرقين -، فقد اعتمد العديد من المؤرخين والمحققين على قواعدهم في تقصي الحقائق، ونقد الوثائق التاريخية،... اعترافا منهم بأهمية هذا العلم، ودقة قواعده وقوانينه الفنية والعلمية في هذا المجال⁶⁴.

والخلاصة أن توثيق النصوص وتحقيقها من صميم علوم المحدثين، حيث "اتباع فيه المحدثون وسائل عديدة من أجل تحقيق النصوص وتوثيقها، تنوعت بين طرق التحمل، والكتابة والسماع، ثم الصيانة والأداء... في جملة من القوانين والقواعد مكنت أهل الحديث من سلوك منهج علمي تاريخي، حافظ لنا على ماض ثقافي عميق، وضمن لنا تنمية مستدامة.

المبحث الثالث: التكامل المعرفي في المساق الأكاديمي، رؤية استشرافية

عظفا على ما سبق بيانه في المبحثين الأوليين، من حاجة المخطوط إلى علوم الحديث لحفظها ثم تحقيقها، ومن اضطلاع علم الحديث بهذه المهمة العظيمة لما تضمنه من قوانين وآليات تجعله العلم الأساس والمقدم في عملية التحقيق، فإن ذلك كله يستدعي عناية أكيدة وواضحة بعلوم الحديث في المساقات الأكاديمية، وكذا في المراكز العلمية والمكتبات المتخصصة.

ليكون الهدف والمأمول في قادم الزمان هو إلمام الطلبة والباحثين - في العلوم الإنسانية عموما، وفي الدراسات الإسلامية خصوصا - بعلوم المحدثين وقواعدهم، مع قناعة تامة بأهمية التراث المخطوط

وأثره المحوري في حياة الأمة الثقافية. كل هذا كفيل بأن يُنْجِبَ لنا باحثين أكفاء قادرين على تحمل مسؤولية المحافظة على التراث وفق مسلك علمي أكاديمي جادٍّ ومُستدام. وسيكون الكلام في هذا المبحث تحت مطلبين اثنين؛

- حاجة علم تحقيق المخطوط إلى علوم المحدثين،

- استشراف العناية بالمخطوط في الدراسات الأكاديمية.

المطلب الأول: حاجة علم تحقيق المخطوط إلى علوم المحدثين (أثر الخط والرموز في عملية التحقيق)

لقد اصطلح المحدثون والنُساخ على مصطلحات ورموز معينة، تدل على معانٍ محددة، تُعين المحقق على ضبط نسخته، ومعرفة مدلول هذه الألفاظ والمصطلحات محتمة على المشتغل بفن التحقيق، فهي علوم لا يتم التحقيق دون معرفتها. ومن أشهر هذه المصطلحات⁶⁵:

الدَّارَةُ: في آخر كل حديث أو عَلم، وكان ذلك عادة علمية عند المحدثين خاصة، روى الرامهرمزي عن الأعرج قوله: "فكلما انقضى حديثٌ أَدَارَ دَارَةً، ثم قال: هكذا كل الكتاب"⁶⁶، فالدارة بمثابة الفاصلة أو النقطة التي تفصل بين الجملتين، يقول الخطيب البغدادي: "رأيتُ في كتاب أبي عبد الله أحمد بن حنبل بخطه بين كل حديثين دارةً، وبعض الدارات قد نَقَطَ في كل واحدة منها نُقْطة، وبعضها لا نقطة فيه. وكذلك رأيتُ في كتابي إبراهيم الحربي، ومحمد بن جرير الطبري بخطيهما. فاستُحِبَّ أن تكون الدارات غُفلاً، فإذا عُرِضَ بكل حديث نَقَطَ في الدارة التي تليه نقطة، أو خَطَّ في وسطها خطاً، وقد كان بعض أهل العلم لا يَعْتَدُّ من سماعه إلا بما كان كذلك، أو في معناه"⁶⁷. وهذه الرموز دالة عند أصحابها أو نُسَّاخها أنها قد عورضت وروجعت، وربما دلت تلك الرموز على أن تلك النسخة روجعت مرّة أو مرتين أو ثلاثاً، وذلك كلّه مهم غاية في صحة النسخ وقيمتها العلمية.

التصحيح والتضبيب: وهو من أهم قوانين الكتابة التي عني بها أهل الحديث، قال ابن الصلاح: "من شأن الحذاق المتقنين العناية بالتصحيح، والتضبيب والتمريض"⁶⁸، والمقصود هو المحافظة على الكتب من التحريف أو الزيادة والنقص. ذلك أن أساليب كتابة العلم وتدوينه في ذلك الزمان كانت تعترئها العديد من الصعوبات والعوائق، مما يؤدي إلى طمس المكتوب، أو تداخله، أو اختلاف خطوط النساخ، أو استدراك المصحح والمؤلف، ونحوها.

كما أنهم حافظوا على المنقول كتابةً أو روايةً، وعنوا بتصحيحه وفق قوانين متزنة، قال ابن الصلاح: "وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله: فالصواب تركه، وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه، مع التضبيب عليه وبيان الصواب خارجاً في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة"⁶⁹.

اللَّحَقُ:⁷⁰ وهو إما تخريج الساقط والإشارة إلى دخوله في الأصل، أو ما يُخَرَّج في الحواشي من شرح، أو تنبيه على غلط، أو اختلاف في رواية أو نسخة، أو نحو ذلك مما ليس في الأصل، قال القاضي عياض: "ولا يُخَرَّج لذلك خَطُّ تخريج لئلا يَدْخُلَ اللَّبْسُ وَيُحْسَبَ من الأصل"⁷¹.

الضَّرْبُ: إذا وقع في الكتاب ما ليس منه نُفي عنه بالضرب، أو الحَكُّ أو المَحْوُ، ونحوه، قال ابن الصلاح: "والضرب خيرٌ من الحك والمحو، رويانا عن القاضي أبي محمد بن خالد - رحمه الله - قال: قال أصحابنا: الحَكُّ تُهْمَةٌ"⁷².

ولأهل الحديث ونُسخ الكتب وسائل متنوعة في كيفية الضرب، قال الرامهرمزي: "أجود الضرب أن لا يُطمس المضروب عليه، بل يُخط من فوقه خطٌ جيّد بيّن يدل على إبطاله، ويُقرأ من تحته ما خُط عليه"⁷³.

ضبط ما تختلف فيه الروايات: فقد اعتنى النساخ وكتب الحديث خاصة بضبط ذلك؛ فيجعلون الكتاب على رواية، ثم ما كان في غيرها من زيادات أو نقص أو خلاف الحقها في الحاشية، أو مَيّزوها بالْحُمْرة، مُبَيِّنِينَ صاحبها، مثاله ما فعله الإمام اليُونيني (701هـ) في نسخته لـ "صحيح البخاري"، حيث بيّن اختلاف الروايات في حاشية الكتاب⁷⁴.

ضبط الحروف المهمة أو المعجمة: وهي مسألة حظيت بعناية فائقة من المحدثين والنساخ، فميزوا في الكتابة بين الدال المهمة والذال المعجمة، وبين السين المهمة والنشين المعجمة، وبين العين والغين، والباء والتاء والياء... وهكذا. وكل ذلك معلوم لا يخفى على المشتغلين بعلوم المحدثين العارفين بعادات النُساخ⁷⁵.

الطباق والسماعات: وهي القانون الأساس والمُعِين الأكبر في إثبات نسبة الكتاب، وعلاقة النسخة بالمؤلف، ومن سمعها.

وغيرها من الرموز أو اصطلاحات النُساخ التي لا مناص للمحقق المتقن من تعلمها والإلمام بها، إن أراد أن يقوم بعمل علمي وفني جيد.

نحو استعمالهم مصطلح (بلغ) للنسخة التي عورضت، و(اهـ) بمعنى انتهى، و(ش) للشرح، و(ح) لتحويل الإسناد، و(الخ) إلى آخره، و(ثنا) لحدثنا، و(أنا) لأنبأنا، وكذا (الحاشية)، و(الهامش)، و(الطُرّة)، و(الدَّيْل)، و(الكُرَاسَة)، و(الجزء)... قال الصَّفدي: "وجرت عادة المحدثين والمؤرخين والأدباء إذا جاء ذكر آية من القرآن الكريم، أو حديث مشهور، أو بيت شعر اشتهر، أو تقدم ذكره آنفاً، أن يذكر أول الآية ثم يقول (الآية) بالنصب على إضمار: أريد، أو أعني.

وكذا يذكر لفظاً من الحديث ويقول: (الحديث)، وأول البيت ويقول (البيت)، وبعضهم يقرأ الآية ويكمل الحديث إن كان يحفظه وهو الأحسن، وبعضهم يقتصر على لفظه كما هو مكتوب، لكنه يحسن أن يقف عليه قليلاً"⁷⁶.

والملاحظ أن غالب هذه الرموز والمصطلحات هي من صنيع المحدثين ومن علومهم التي برعوا في ابتكارها. مما يؤكد الحاجة الملحة لتعلم علومهم وفنونهم لمن كان قصده الاشتغال بالمخطوطات وتحقيقها، والتمكن من هذا العلم النبيل.

المطلب الثاني: استشراف العناية بالمخطوط في الدراسات الأكاديمية

لقد أضحت الجامعات والمعاهد، ومراكز البحث العلمي والمكتبات الوطنية اليوم، هي الحاضنة الأساس للبحث العلمي بمختلف تخصصاته وفروعه، ومن ذلك العناية بالمخطوط؛ جمعاً وحفظاً، وفهرسة وتحقيقاً.

ولا شك أن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق القائمين على هذه المؤسسات والمراكز – بالنظر لمكانتهم العلمية والمجتمعية – فهُم النخبة التي تضطلع بخدمة العلم والبحث العلمي، وصيانة تراث الأمة ودراسته، وكذا حفظه للأجيال اللاحقة، بل ونشر مآثره بين الناس أجمعين.

وقصدا لتكوين أجيال من الطلبة الباحثين والمختصين، فإنه يتعين على هؤلاء صياغة مقررات علمية، ومسابقات دراسية وبحثية، بُغية تدعيم البرامج الأكاديمية لطلبة الدراسات في العلوم الإنسانية، في شِقِّها النظري، والتطبيقية؛

فالشق النظري ينبغي أن يتناول:

- لمحة تاريخية عن تدوين العلم، وطرائق أهل الحديث فيه،
- الكتابة وقوانينها عند أهل الحديث،
- تحمّل الكتب وأداؤها،
- الوجدادة، وأصول التعامل مع تعدد الروايات،
- خزائن المخطوطات وكشافاتها - من النشأة إلى اليوم -،
- علوم الآلة وأهميتها في خدمة المخطوط.

فالطالب يحتاج اطلاعا لا بأس به على: جهود المحدثين - خاصة - في هذا الباب، والقوانين التي يسيرون عليها في توثيق المادة العلمية، والتَّصَوُّن في تدوينها ونقلها.

ومما ينبغي تدريسه للطلاب كتب الأثبات⁷⁷، والفهارس⁷⁸، والمعاجم⁷⁹، والمشيخات⁸⁰، لما لها من علاقة وطيدة جدا بالمخطوطات وسماعاتها، وأسانيدھا، وطرق انتقالھا... فمن فوائدها: (أنها تحوي معلومات وافية عن العلماء الذين عاصروا المؤلف، أو أخذوا عنه - تُعرِّفنا بمعلومات عن أعلام ورواة لا ذكر لهم في كتب التراجم - تورد أسانيد المصنفات والكتب، مما يُعين المشتغلين بالتحقيق على دراستها ونقدها - تورد معلومات ضافية عن الحركة العلمية محل الدراسة، وكيفية انتشار الكتب، ورحلة العلماء، ومجالس التحديث والمذاكرة، وما يحدث فيها من فوائد... ونحوها من المعلومات القيّمة التي تخدم الباحثين، وتسهل عليهم عملية التحقيق، والدراسة النقدية...).

كما يتعين على القائمين على الدراسات الأكاديمية إدراج مقررات تُعنى بمكتبات العالم وخزائنه من المخطوطات، والعناية بالفهارس والكشافات لخزائن الكتب العامة والخاصة، وكذا مراكز المخطوطات، وتدريب الطلبة على الدراسات البيبليوغرافية، فضلا عن الاستعانة بالشبكة العنكبوتية وما فيها من مكتبات وفهارس رقمية، ومما يحسن العناية به:

- كتاب "تاريخ الأدب العربي" للمستشرق الألماني كارل بروكلمان (Carl Brockelmann)، وقد اعتمد فيه مؤلفه على فهارس المكتبات المنشورة حتى وقته.
- وكتاب "تاريخ التراث العربي" للعالم التركي فؤاد سِزْكين (Fuat Sezgin)، الذي لم يكتف بفهارس المكتبات، بل قام بزيارات ميدانية لأغلبها.
- وكتاب "نوادير المخطوطات العربية في مكتبات تركيا" لرمضان ششن⁸¹.

- وقبل هذا، لا يُستغنى عن تدريس الطلبة لمحة عن فهارس الكتب كـ "الفهرست" لابن النديم أبي الفرج محمد بن إسحاق (438هـ)، و"فهرسة" ابن خَيْر الإشبيلي (575هـ)، و"كشاف الظنون عن أسماء الكتب والفنون" لحاجي خليفة (1067هـ)،... وغيرها.

كما نؤكد في هذا البحث على أهمية إدراج مقررات لعلوم الآلة (النحو والصرف)، وتاريخ الكتاب، والمكتبة العربية بكل تخصصاتها، وكذا علم الخط،... فهي كلها مما يَحْسُنُ بالباحث في علم المخطوطات ألا يغفل عنها.

وأما الشق التطبيقي: من هذه البرامج الأكاديمية، فنؤكد فيه على ضرورة إدراج ورشات تطبيقية موازية، يُمارس فيها الطالب الباحث عملية التحقيق، فيتدرب فيها على التعامل مع المخطوطات مباشرة باختلاف أنواعها وتخصصاتها، فيتمرس على قراءة المخطوط، والاطلاع على مكوناته، ويؤجّه إلى فهم سماعاتها ودراساتها، وكذا ما فيها من حواشٍ ولواحق، وتملكات... وكيفية التعامل معها كلها.

خاتمة

وفي الختام، فقد أبان هذا البحث عن العلاقة الوطيدة بين علوم المحدثين، وعلم تحقيق المخطوطات، والتوأمة الطبيعية بينهما. فهذا الأخير لا يستغني عن الأول في جميع مراحلها وخطواته؛ بدءاً من تاريخ الوثيقة ونسخها، وعلاقتها بمؤلفها، إلى رواياتها ووصولها إلينا، وانتهاء بتحقيقها ومحاولة الوصول بها إلى أقرب نُشرة ارتضاها مؤلفها.

وقد خلّصت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها:

- 1- دقة المنهج النقدي الحديثي في العناية بالوثائق والكتب، وتصحيحها وتحقيقها.
 - 2- شدة حاجة علم المخطوطات لأصول الرواية، وعدم انفكاكه عنها.
 - 3- حتمية تدعيم الدراسات الأكاديمية بمقررات ومساقات علمية وفنية في علوم الرواية.
- ومن توصيات البحث:
- 1- يؤكد البحث على ضرورة فتح مساقات دراسية في علم المخطوطات.
 - 2- كما يوصي البحث بضرورة تدريب الطلبة الباحثين ضمن (فرق بحث) على نقد المخطوط خارجياً وداخلياً، قصد إنجاز دراسات أكاديمية متخصصة حول أنواع العلوم التي تزخر بها مخطوطاتنا.
- والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع:

- 1- أحمد محمد نور سيف، عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات، ط1، دمشق، دار المأمون للتراث، 1407هـ/ 1987م.
- 2- الأعظمي، محمد ضياء الرحمن، معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، ط1، الرياض، أضواء السلف، 1420هـ/ 1999م.
- 3- بشار عواد معروف، ضبط النص والتعليق عليه، ط1، القاهرة، مكتبة الإمام البخاري، 1431هـ/ 2010م.
- 4- الجزائري، أبو عبد الرحمن محمود، الاعتناء بتهذيب أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني، ط1، بيروت، دار ابن حزم، 1426هـ/ 2005م.
- 5- الخطيب، أحمد بن علي أبو بكر. "تقييد العلم". تحقيق سعد عبد الغفار علي. (ط1، القاهرة: دار الاستقامة، 2008).
- 6- الخطيب، أحمد بن علي أبو بكر، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، 1983م.
- 7- الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط11، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1996م.
- 8- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، ط3، بيروت، دار الفكر، 1404هـ/ 1984م.

- 9- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: عبد الكريم الخضير، ط1، الرياض، مكتبة دار المنهاج، 2005م.
- 10- الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، علوم الحديث، تحقيق: محمد شاهين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1996م.
- 11- الصالح سعيد عومار، محاضرات في علوم الرواية، ط1، قسنطينة، مطبوعات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2012م.
- 12- مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، تحقيق: مخطوطات السيرة النبوية وسير الأعلام والتاريخ، ط1، لندن، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية، 1440هـ / 2018م.
- 13- موفق بن عبد الله بن عبد القادر، توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، ط1، الرياض، دار التوحيد للنشر، 1428هـ / 2007م.
- 14- اليعصبي، عياض بن موسى، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط3، القاهرة، مكتبة دار التراث، 1425هـ / 2004م.

الهوامش:

- 1- من مقدمة د/ أحمد نور سيف على كتابه: عناية المحدثين بالمرويات، ص5.
- 2- هكذا عرفها ابن الأثير؛ أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأنصاري الأمين، (524هـ)، تلميذ الخطيب البغدادي، وشيخ أبي بكر بن العربي، كان ثقة حافظاً. ينظر: سير أعلام النبلاء، 19 / 576-578.
- 3- محاضرات في علم الرواية، د/ بوبكر كافي، ص10.
- 4- مدينة رامهرمز: تقع الآن في الجنوب الغربي لإيران، قرب الخليج العربي.
- 5- ينظر: سير أعلام النبلاء، 16 / 73، ومقدمة: المحدث الفاضل، لمحققه: د/ محمد عجاج الخطيب، ص9-25.
- 6- ينظر: الصلة، لابن بشكوال، 2 / 453، سير أعلام النبلاء، 20 / 212، وفيات الأعيان، لابن خلكان، 3 / 483.
- 7- وقد أشاد د/ أسد رستم في كتابه القيم: مصطلح التاريخ بكتاب الإلماع، وبيّن نفاسته وسبقه في باب قواعد تصحيح النصوص والكتب وتوثيقها. ينظر: ص47، وص89-91.
- 8- ينظر: المحدث الفاضل، للرامهرمزي، تقييد العلم، للخطيب البغدادي، الإلماع، للقاضي عياض، علوم الحديث، لابن الصلاح.
- 9- المناولة: إعطاء الشيخ الطالب شيئاً من مرويّه، مع إجازته به. ينظر: فتح المغيث، للسخاوي، 3 / 463.
- 10- المكاتب: أن يكتب الشيخ إلى الطالب شيئاً من حديثه بخطه. ينظر: الإلماع، للقاضي عياض، ص88، وعلوم الحديث، لابن الصلاح، ص157.
- 11- الإجازة: إذن في الرواية لفظاً أو كُتُباً، دون سماع أو عَرْض، تُفيد الإخبار الإجمالي عُرْفاً. ينظر: "فتح المغيث" للسخاوي، 3 / 389. الكفاية، ص312، وعلوم الحديث لابن الصلاح، ص153.
- 12- الوجادة (أو: الخط): سيأتي تعريفها.
- 13- ينظر: توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، د/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ص53.
- 14- مثاله: سفيان بن وكيع بن الجراح (247هـ)، الحافظ محدث الكوفة، فقد ابْتُليَ بِوَرَّاقِ سوء، كان يُدخل عليه الحديث، فأفسد حديثه... ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، 4 / 231، تهذيب الكمال، للمزي، رقم (2418).
- 15- ينظر: الإلماع، ص134، وعلوم الحديث، ص162.
- 16- رواه الخطيب في "تقييد العلم" رقم (247).
- 17- الإلماع، ص135.
- 18- علوم الحديث، ص162.

- 19- ينظر: د/ بشار عواد معروف، ضبط النص والتعليق عليه، ص37، 38.
- 20- ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 164.
- 21- فتح المغيـث، للسـخاوي، 3/ 52.
- 22- رواه الخطيب في الكفاية، ص237، وينظر: فتح المغيـث، 3/ 53، 54.
- 23- كعب الله بن لهيعة المصري (174هـ)، الذي احترقت كتبه، ولم يُعَنَّ ببقية الكتب، فكانوا يأتونه بالنسخ ويقولون هذا حديثك فيرويه لهم، فوق في حديثه المناكير.
- 24- يقول الحافظ ابن حجر مميزا بينهما: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف. وإن كان بالنسبة إلى الشكـل فالمُحرّف"، نزهة النظر، ص47.
- 25- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، 31/1.
- 26- في كتابه: الجامع لأخلاق الراوي، 291/1 - 302.
- 27- وهو "ما يتفق في الخط دون اللفظ"، فتح المغيـث، 3/ 213.
- 28- ينظر: توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، من: ص 181 إلى: ص196.
- 29- ينظر للتوسع: ضبط النص والتعليق عليه، للدكتور بشار عواد، ص40، 41.
- 30- مثاله اليوم ما يقع في كتب أهل العلم القدامى من ألفاظ عربية نادرة الاستعمال فيظن أنها خطأ، فينبه المحقق إلى أنها صحيحة.
- 31- علوم الحديث، ص169.
- 32- نفسه، ص 180.
- 33- نفسه، ص 170، 171.
- 34- نفسه، ص 171، 172.
- كما هو الحال في كتاب: التمهيد، للحافظ ابن عبد البر، حيث اعتمد رواية يحيى بن يحيى الليثي أصالةً، ونبه لاختلاف الروايات في مواضعها.
- وأيضا الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه: فتح الباري؛ حيث اعتمد رواية أبي ذرّ الهروي (421هـ) ونبه على اختلاف الروايات، وذلك ما أعطى الكتاب ميزة علمية، كما بين ذلك تلميذه الحافظ السخاوي في: فتح المغيـث، 3/ 84.
- 35- وقد سبق الكلام عنها.
- 36- ينظر للمزيد والتفصيل: د/ موفق بن عبد الله، توثيق النصوص، ص 126 - 157.
- 37- ينظر مثلا: كلام د/ بشار عواد في مقدمته لكتاب التمهيد، 41/1.
- 38- على المحقق هنا التنبيه إلى طريق النسخ في خطه وإملائه، وتركيبه للحروف، ومعرفة الانحناءات في الحروف، والتدويرات والتقسيمات، وطمس بعض الحروف وتفريع بعضها، والتّمييز بين الدال والراء، والزاي، والصاد والطاء، والباء والتاء والياء... ونحوها، حتى لا يقع هو في التصحيف أو التحريف.
- 39- وكان شعار المحدثين "الأسانيد أنساب الكتب"، ينظر: هدي الساري، ص5.
- فالرواية بالسند من أفضل الوسائل التي سلكها المحدثون من أجل المحافظة على سلامة النصوص وصحتها شفهية كانت أم كتابية، ونحوها الأصول الخطية للكتاب الواحد، مما يسمح بعدم تداخل الروايات وعدم التصحيف والتحريف... ينظر: توثيق النصوص وضبطها، ص27.
- 40- توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، د/ موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ص 68، 69.
- 41- علوم الحديث، ص 173، 174، والجامع لأخلاق الراوي، 1/ 268.
- 42- ومن أجل ذلك ألفوا "معاجم الشيوخ"، و"المشايخات"، و"البرامج"، و"والأثبات"، و"الفهارس".
- 43- د/ موفق بن عبد الله، توثيق النصوص وضبطها، ص75 بتصرف.
- 44- ينظر: أحمد محمد نور سيف، عناية المحدثين بتوثيق المرويات، ص12، 13.

- ⁴⁵ - حتى قال قائلهم: "يَفْخَرُ المسلمون ما شأؤوا بعلم حديثهم". نقله الشيخ عبد الرحمن المعلمي في مقدمته على "كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم" ص: ب، عن المستشرق الإنجليزي (صمويل مرجليوث) (Samuel Margoliouth).
- ⁴⁶ - ينظر: بحث "المخطوطات؛ تعريفها، وأهميتها"، منشور على شبكة الألوكة:
- <https://www.alukah.net/library/0/22790/>
- والأفضل في تعريفه: "أن المخطوط ما كُتِبَ باليد مطلقاً"، من غير تقييد بطباعة ولا غيره، حتى يكون شاملاً.
- ⁴⁷ - ينظر: بحث: التراث المخطوط وأهميته، أ/ منصوري امحمد، مجلة الإنسان والمجال، المركز الجامعي الببيض، الجزائر، عدد 1، سنة 2015، ص 169.
- ⁴⁸ - ينظر: الإلماع، للقاضي عياض، ص 112، وعلوم الحديث، لابن الصلاح، ص 160، وفتح المغيبي، للسخاوي، 520/2.
- ⁴⁹ - علوم الحديث، ص 160.
- ⁵⁰ - الإلماع، ص 112.
- ⁵¹ - علوم الحديث، ص 160، 161.
- ⁵² - ينظر بحث: المخطوطات العربية؛ ماض عميق، وتنمية مستدامة، للباحثين: د/ إقبال محمد صالح، وسارة عبد الله القرني، المجلة العربية للنشر العلمي، عدد 29، سنة 2021، ص 280.
- ⁵³ - وقد بُذلت جهود جبارة في هذا الباب ولا تزال، من مراكز، ومكتبات، وهيئات حكومية، وغيرها.
- ⁵⁴ - أ.د/ بشار عواد معروف، ضبط النص والتعليق عليه، ص 7.
- ⁵⁵ - أيمن فؤاد سيد، النشرات النقدية للنصوص التاريخية، ضمن بحوث: تحقيق مخطوطات السيرة النبوية وسير الأعلام والتاريخ، ص 134.
- ⁵⁶ - د/ موفق بن عبد الله، تحقيق النصوص، ص 121، 122.
- ⁵⁷ - نفسه، ص 10.
- ⁵⁸ - البلاغ هو تحديد نهاية السماع أو القراءة، أو المقابلة والمعارضة.
- ⁵⁹ - د/ أحمد محمد نور سيف، "عناية المحدثين بتوثيق المرويات، ص 17.
- ⁶⁰ - ينظر: د/ بشار عواد معروف، ضبط النص والتعليق عليه، ص 49، 57.
- ⁶¹ - وهذا يحتاج من الباحث والطالب دراسة تاريخ النص وتاريخ المخطوط، ليرتّبها حسب تسلسلها الزمني، وهو تخصص علمي يسمّى بـ: "الكوديكولوجيا - Codicology"، وهو علم يعنى بدراسة الكتب المخطوطة مما يساعد في تحديد تاريخ الوثيقة ومكانها.
- ⁶² - محمد سعيد حنشي، بعض صعوبات التحقيق وطرق تذليلها، ضمن بحوث: تحقيق مخطوطات السيرة النبوية وسير الأعلام والتاريخ، ص 7.
- ⁶³ - تحقيق النصوص، ص 10، 11.
- ⁶⁴ - مثل المستشرق جوتلهف برجستراسر (Gotthelf Bergstrasser) في كتابه: أصول نقد النصوص ونشر الكتب، ص 17، ينظر: أيمن فؤاد سيد، النشرات النقدية للنصوص التاريخية، ضمن بحوث: تحقيق مخطوطات السيرة النبوية وسير الأعلام والتاريخ، ص 118، 119.
- ⁶⁵ - ينظر: توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، ص 199.
- ⁶⁶ - المحدث الفاضل، ص 606، وينظر أيضاً: أدب الاستملاء، للسمعاني، ص 73، وفتح المغيبي، للسخاوي 167/2.
- ⁶⁷ - الجامع لأخلاق الراوي، 1/ 273.
- ⁶⁸ - علوم الحديث ص 169 (تقييد).
- ⁶⁹ - علوم الحديث، ص 180.
- ⁷⁰ - ينظر: تحقيق النصوص، ص 204، 205.

- ⁷¹- الإلماع، ص164.
- ⁷²- علوم الحديث، ص 170، 171.
- ⁷³- ينظر: الجامع لأخلاق الراوي، 1/ 276، الإلماع، ص170، 172.
- ⁷⁴- وقد أرسل نسخته السلطان عبد الحميد الثاني إلى مصر لنُطبع، وهي الطبعة المعروفة اليوم باسم "الطبعة السلطانية".
- ⁷⁵- ينظر للتوسع: توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، ص 208...، والجامع لأخلاق الراوي، 1/ 269، والإلماع ص157.
- ⁷⁶- الوافي بالوفيات، 42/1.
- ⁷⁷- الأثبات جمع ثَبِت، وهو: الذي يذكرُ فيه مؤلّفه أسانيده للكتب التي قرأها على شيوخه إلى مؤلفيها (فهو مجموعة من الإجازات)، معجم مصطلحات الحديث، ص5.
- ⁷⁸- الفهرس مُعَرَّب من الفارسية من "فَهْرَسْت"، وهو: الكتاب الذي يجمع فيه الشيخُ شيوخه، وأسانيده، وما يتعلق بذلك، معجم مصطلحات الحديث، ص300.
- ⁷⁹- الْمُعْجَم هو: الكتاب الذي تُذكر فيه أحاديث المؤلف على ترتيب شيوخه على حروف الهجاء، معجم مصطلحات الحديث، ص430.
- ⁸⁰- الْمُشِيخَات هي: الكتب التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين أخذ عنهم المؤلف، أو أجازوه، مع إسنادهم إلى مؤلفي الكتب، وقد يُسمّونه فِهْرِساً أو ثَبِتاً. معجم مصطلحات الحديث، ص418.
- ⁸¹- ينظر: أيمن فؤاد سيد، النشرات النقدية للنصوص التاريخية، ص136.